التنمية البشرية في الجزائر و مقاربة الأهداف الإنمائية للألفية

Human Development in Algeria and the Approach of the Millennium Development Goals

مروة بوقدوم*
جامعة البليدة2، الجزائر
Marwa_bkdm@gmail.com

أحمد دبيش
جامعة بومرداس، الجزائر
ahmedebieche@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/13 تاريخ القبول: 2020/12/26 تاريخ النشر: 2020/12/30

ملخص:

هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع التّنمية البشرية في الجزائر بالنظر إلى مسار تَطوُّر مُؤشّراتها حسب ما تضمنته تقارير التّنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية من جهة. وبالنظر من جهة ثانية إلى مدى تَحقُّق التزامات الجزائر بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية التي التّزمت المجموعة الدولية خلال قِمّة الألفية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك عام 2000 بكسب رهانها في غضون العام 2015.

وقد تَوصَّلت الدراسة إلى أنّ الجزائر تمكَّنت من تحقيق نتائج حسنة في مجال التّنمية البشرية باحتلالها عام 2018 المرتبة 82 عالميا و07 عربيا من مجموع 189 بلد شملها التّصنيف. كما تمكَّنت من الوفاء بجزء مُعتبَر من التزاماتها فيما يَخُص الأهداف الإنمائية للألفية.

الكلمات المفتاحية:
تنمية بشرية، صِحّة، تعليم، دخل، الجزائر

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reality of human development in Algeria in view of the evolution of its indicators, as contained in the Human Development Reports issued by the United Nations Development Program on the one hand. On the other hand, by looking to the extent to which Algeria's commitments to the Millennium Development Goals (MDGs), which the international community committed at the Millennium Summit at UN Headquarter in New York in 2000 to win its bet in 2015.

---

* المؤلف المراسل

The study has concluded that Algeria was able to achieve good results in the field of human development, in 2018, it ranked 82nd globally and 07th in the Arab world out of 189 countries included in the ranking. It has also been able to fulfil a significant portion of its commitments in relation to The Millennium Development Goals.

Keywords:

Human development, health, education, income, Algeria

مقدمة:

عكف المجتمع الدولي حكومات وأكاديميين اقتصاديين ومهتمين بالشؤون المعيشية والاجتماعية للأفراد، طيلة أربعة عقود مضت، امتدت من خمسينيات القرن العشرين إلى مطلع تسعينياته، على دراسة وبحث السبل الكفيلة بتحسين الظروف الاقتصادية بالكثير من دول العالم وتحديدا بإفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

حيث صيغت وقدمت العديد من المبادرات والنظريات، تمحورت كلها حول سبل تكثيف وتوجيه الفعل الاقتصادي وتنويع أنشطته، قصد تنمية موارد تلك الدول وقدراتها الإنتاجية، ومنه التحسين التدريجي لمداخيلها ولمتوسط نصيب مواطنيها من تلك المداخيل.

الجهود التنموية التي بذلت، وإن كانت حققت نتائج حسنة ببعض الدول إلا أنها أخفقت في تحقيق الكثير من الأهداف، خاصة ما تعلق ببعض الجوانب الاجتماعية كالصحة والتعليم والمساواة في توزيع الدخل رغم النمو الحسن والتطور الجيد أحيانا الذي عرفته بعض تلك الدول في عائداتها ومواردها المالية.

عدم تماشي الأداءات الاقتصادية الحسنة لبعض الدول فيما يخص النمو الاقتصادي تحديدا، مع ما كان يفترض أن يقابلها من زيادات في متوسط مداخيل الأفراد وتحسن ظروفهم المعيشية، دفع باتجاه تبني مقاربة جديدة في قراءة وقياس نتائج الجهود التنموية المبذولة، كما سرع في التحول من اعتماد المداخل الاقتصادية الكمية في توجيه وتقييم جهود الإنماء إلى اعتماد المداخل الاجتماعية الكيفية في ذلك.

وكانت النتيجة أن وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD عام 1990 في أوّل تقرير له عن التنمية البشرية، مؤشرا مركبا لقياس مستوى التنمية، سمي بـ "مؤشر التنمية البشرية"، يقيس مستوى التنمية في كل بلد بالنظر إلى ما تحقق في جوانب ثلاث: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

هذه المقاربة أعطت مفهوما جديدا للتّنمية يتمحور حول فكرة "أن نمو النواتج الوطنية وإن كان ضروريا لبلوغ جميع الأهداف الإنسانية الأساسية، إلا أن الأهم من ذلك هو كيف يمكن ترجمة هذا النمو إلى تنمية بشرية." (développement(PNUD), 1990, p. iii)

ما يعني أن الأمر لم يعد مرتبطا بزيادة معدلات النمو الاقتصادي ولا بنمو إجمالي النواتج الوطنية، بقدر ما صار مرتبطا بمدى تحسن أوضاع الناس؛ الصحية، التعليمية والمعيشية، فإذا تحسنت هذه الجوانب الثلاثة حق الكلام عن التنمية، أما إذا بقيت على حالها، فلا يمكن الكلام عن أي تنمية حتى وإن زادت النواتج الوطنية للبلدان بأضعاف كثيرة.

اعتماد مفهوم التنمية البشرية كمدخل لقياس جهود الإنماء المبذولة وقراءة نتائجها، مكن من تضييق الهوة التي ظلت قائمة لعقود من الزمن بين تلك الجهود وبين أهداف التنمية في مقاصدها العامة.

حيث ارتفع المُتوسّط العالمي لقيمة دليل التنمية البشرية بنسبة 18 % مند عام 1990 وبنسبة 41 % مند عام 1970، معبرا عن التحسن الكبير في متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومستوى الدخل. (الإنمائي ب.، تقرير التنمية البشرية، 2010، صفحة 03)

إشكالية الدراسة

على خلفية هذا التحسن الذي تم تسجيله بمعظم دول العالم، (الإنمائي ب.، تقرير التنمية البشرية، 2010، صفحة 03) وعلى ضوء تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، تأتي هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على واقع التنمية البشرية في الجزائر، محاولة الإجابة على الاشكالية التالية: "إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها في الجوانب المتعلقة تحديدا؛ بالصحة والدخل والتعليم، وإلى أي مدى استطاعت الوفاء بالتزاماتها بما عرف بالأهداف الإنمائية للألفية." ؟

فرضيات الدراسة

- التنمية الحقة هي تنمية تركز على البعد الاجتماعي الكيفي لمقاصد الفعل الاقتصادي أكثر من تركيزها على بعده الاقتصادي الكمي أو القيمي؛
- التنمية البشرية هي تنمية تستهدف تحسين الإطار المعيشي للناس وتمكينهم من متطلبات العيش الكريم المادية والمعنوية؛
- تمكنت الجزائر من تحقيق بعض التحسن المقبول في الظروف المعيشية لمواطنيها. كما استطاعت الوفاء بجزء معتبر من التزاماتها بخصوص الأهداف الانمائية للألفية.

منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا لموضوع "التنمية البشرية في الجزائر ومقاربة الأهداف الانمائية للألفية" على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات.

مخطط الدراسة

جاءت هذه الدراسة "التنمية البشرية في الجزائر ومقاربة الأهداف الانمائية للألفية" في أربعة محاور، هي: مفهوم التنمية البشرية؛ قياس التنمية البشرية؛ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واقع التّنمية البشرية في الجزائر.

أولا. مفهوم التنمية البشرية:

أكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره الأول عن التنمية البشرية الصادر عام 1990 أن الأشخاص هم الثروة الحقيقة لأي أمة وأن التنمية ما هي إلا آلية

تستهدف خلق بيئة ملائمة تتيح للأشخاص فرصة العيش الكريم لمدة أطول وبصحة جيدة.

وطبعا هذه الفكرة توافق تماما آراء الكثير من الاقتصاديين إن لم نقل كلهم، المُجمعون على أن هدف الفعل الاقتصادي، ليس العائد أو الثروة، بقدر ما هو التمكين الذي قد تتيحه هاتين الأداتين بأن تجعل الناس ينتقلون من وضع معيشي معين إلى وضع معيشي أحسن.

فالعائد والثروة وإن كانا يمثلان مقصدا رئيسيا من مقاصد التّنمية، إلا أنهما لا يمثلان غايتها، فغاية التنمية هو الإنسان، وما زيادة معدلات النمو الاقتصادي ونمو النواتج الوطنية للدول إلا أدوات للتنمية الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للناس في أبعادها المختلفة.

فالتنمية الحقة هي أن يشعر الناس بتحسن ظروف حياتهم اليومية ويطمئنون إلى استمرار ودوام تحقق ذلك، دونما حاجة منهم إلى معرفة ما إذا كانت معدلات النمو الاقتصادي وقيم النواتج الوطنية لبلدانهم قد زادت أم لا.

هذا المفهوم الجديد للتنمية يعطى بعدا أكثر دلالة للفعل الاقتصادي الذي لم يعد مرتبطا بزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتنمية النواتج الوطنية، بقدر ما صار مرتبطا بتحسين الإطار المعيشي للناس وبتمكينهم من متطلبات العيش الكريم المادية والمعنوية، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1990، بتعريفه للتنمية البشرية على أنها: "العملية التي من شأنها توسيع فرص الاختيار المتاحة لكل شخص."

(développement(PNUD), 1990, p. 10)

هذه المقاربة التي ترتكز على البعد الاجتماعي الكيفي لمقاصد الفعل الاقتصادي أكثر من ارتكازها على بعده الاقتصادي الكمي أو القيمي، تنطلق من فكرة أن الأشخاص هم المستهدفون بنواتج عملية التنمية وأنهم ليسوا مجرد أدوات لها أو مساهمين فيها.

حيث جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1993 أن التنمية البشرية هي: "تنمية الأشخاص من أجل الأشخاص بواسطة الأشخاص". (développement(PNUD) p. d., 1993, p. 03)

أي أن التّنمية البشرية تستهدف الأشخاص، من أجل تطوير مؤهلاتهم وتنمية قدراتهم، لجعلهم أكثر قدرة على المشاركة وبفعالية أكبر في توسيع المُتاح أمامهم من مجالات المفاضلة وفرص الاختيار، التي وإن كانت لا نهائية إلا أن ثلاثة منها تبقى الأهم؛ هي: عيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة والوصول إلى الموارد اللازمة لإدراك مستوى معيشي لائق.

(développement(PNUD) p. d., 1995, p. 13)

هذه المقاصد الثلاث إذا ما تعذر تحقيقها تعذر بالنتيجة تحقيق غيرها من المقاصد الأخرى، وذلك أنَّ التنمية البشرية تشمل زيادة على ما سبق، العديد من المفاهيم الأخرى ذات الأهمية الكبيرة في حياة الناس؛ كالحرية السياسية والحرية الاقتصادية والاجتماعية وحرية الإبداع والابتكار واحترام الذات وضمان حقوق الإنسان الأساسية. (développement(PNUD) p. d., 1990, p. 10)

ثانيا. قياس التنمية البشرية:

يعتمد في قياس التنمية البشرية على دليل التنمية البشرية الذي يعد مقياسا مختصرا لمستوى التنمية البشرية في بلد ما. حيث يقيس متوسط الإنجازات المحققة في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي:

* حياة مديدة وصحية. ويتم قياسه وفقا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
* اكتساب المعرفة. ويتم قياسه وفقا لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين(ثلثا الأهمية) ومجموع نسب الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا(ثلث الأهمية)؛
* مستوى معيشة لائق. ويتم قياسه وفقا للناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

لكن قبل حساب دليل التنمية البشرية نفسه، يتطلب الأمر إعداد دليل لكل واحد من هذه الأبعاد. ولحساب هذه الدلائل(متوسط العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي) تَم اختيار قيم دنيا وقيم قصوى(معالم أهداف) لكل مؤشر أساسي؛ هي كالتالي:

- العمر المتوقع عند الولادة(25 سنة ق د - 85 سنة ق ق)؛
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين(0 % ق د – 100 % ق ق)؛
- نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس(0 % ق د – 100 % ق ق)؛
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد(تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) (100 ق د – 40.000 ق ق).

ويتم التعبير عن مستوى الأداء في كل بعد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد، يتم حسابه بتطبيق المعادلة التالية:

دليل البعد = القيمة الفعلية- القيمة الدنيا/ القيمة القصوى - القيمة الدنيا

وبعد الانتهاء من حساب دلائل الأبعاد، يتم حساب دليل التنمية البشرية الذي يمثل متوسط أدلة الأبعاد الثلاثة، بشكل مباشر، كما يلي:

دليل التنمية البشرية = (دليل العمر المتوقع+ دليل التعليم+ دليل الناتج المحلي الإجمالي)/3

حيث تعكس قيمة الدليل المتحصل عليها، والتي تكون محصورة بين صفر وواحد مثلما سبقت الإشارة، مستوى التنمية البشرية بالبلد المعني. وتصنف البلدان وفقا لقيمة هذا الدليل تنازليا من الأفضل إلى الأسوأ، إلى أربعة مجموعات كما يلي:

- تنمية بشرية مرتفعة جدا: قيمة الدليل أكبر أو تساوي 0.8؛
- تنمية بشرية مرتفعة: قيمة الدليل محصورة بين 0.7 و0.799؛
- تنمية بشرية متوسطة: قيمة الدليل محصورة بين 0.55 و0.699؛
- تنمية بشرية منخفضة: قيمة الدليل أقل من 0.55.

بالإضافة إلى هذا المقياس(دليل التنمية البشرية)، توجد أربعة مقاييس أخرى تستخدم في تقرير التنمية البشرية، هي: دليل الفقر البشري-1، دليل الفقر البشري-2، دليل التنمية الجنسانية ومقياس تمكين المرأة.

ثالثا. الأهداف الإنمائية للألفية:

انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية عن أكبر لقاء جمع رؤساء الدول والحكومات شهر سبتمبر من عام 2000 خلال مؤتمر قمة الألفية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك. حيث التزم المجتمعون ببذل كل ما يجب للقضاء على الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة وتحقيق السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية بحلول عام 2015 أو قبل ذلك.

حيث تُلزم أهداف التنمية للألفية المنبثقة عن إعلان الألفية، بلدان العالم ببذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخيل غير الكافية والجوع الواسع الانتشار وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة، إضافة لإجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات المقدمة للبلدان الفقيرة وتشجيع وتنمية المبادلات التجارية معها وتمكينها من التكنولوجيا(تحويل التكنولوجيا).

وتم وضع إطار لهذه الشراكة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في "إجماع منتيراي" شهر مارس 2002 وأعيد تأكيده في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرغ بجنوب افريقيا شهر سبتمبر 2002 وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. (الإنمائي، 2003، صفحة 01)

وتتمثل الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها فيما يلي: (المتحدة، 2000)

- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

* الغاية 1: تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف خلال الفترة 1990- 2015

* الغاية 2: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب؛

* الغاية 3: تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة 1990- 2015

- الهدف الثاني: ضمان التعليم الابتدائي للجميع

* الغاية 4: تمكين كافة الأطفال ذكور وإناث في كل مكان من إتمام تعليمهم الابتدائي بحلول عام 2015

- الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

* الغاية 5: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 إن أمكن، وبالنسبة لجميع مستويات التعليم بحلول عام 2015 على أقصى تقدير

- **الهدف الرابع:** تخفيض معدل وفيات الأطفال

* الغاية 6: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بثلثين خلال الفترة 1990- 2015

- **الهدف الخامس:** تحسين الصحة النفاسية

* الغاية 7: تخفيض معدل وفيات النفساء بثلاثة أرباع خلال الفترة 1990- 2015
* الغاية 8: تعميم خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015

- **الهدف السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الأخرى

* الغاية 9: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بحلول عام 2015
* الغاية 10: ضمان العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/ إيدز لكل من هم بحاجة إليه بحلول عام 2015
* الغاية 11: التحكم في الملاريا وفي الأمراض الخطيرة الأخرى بحلول عام 2015

- **الهدف السابع:** ضمان الاستدامة البيئية

* الغاية 12: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه
* الغاية 13: الحد من التدهور البيئي وتدنية معدله بحلول عام 2010
* الغاية 14: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب ولا يستفيدون من خدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015
* الغاية 15: تحسين ظروف عيش سكان الأحياء الفقيرة والمكتظة بحلول عام 2020

- **الهدف الثامن:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

* الغاية 16: مواصلة العمل على تطوير نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف منفتح وغير تمييزي
* الغاية 17: التجاوب مع الاحتياجات الخاصة للدول الأقل تطورا
* الغاية 18: التجاوب مع الاحتياجات الخاصة للدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
* الغاية 19: المعالجة الشاملة لمشكلة مديونية الدول النامية
* الغاية 20: التعاون مع القطاع الخاص لتعميم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وتحديدا تكنولوجيا المعلومات.

رابعا. واقع التنمية البشرية في الجزائر:

تُظهِر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وتحديدا منها تقرير 2019 (لمحة عامة) "ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين"، أن قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بالجزائر شهدت تحسنا مستمرا مند عام 1990 تاريخ صدور أول هذه التقارير.

1. الترتيب العالمي للجزائر في مجال التنمية البشرية:

جاءت الجزائر وفقا لتقرير التنمية البشرية(لمحة عامة) "ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 2019، في المرتبة 82 عالميا والسابعة 07 عربيا من مجموع 189 بلد شملها التصنيف. (الانمائي ب.، ماوراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، 2019، الصفحات 23- 24)، كما بلغت قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بها أعلى مستوياتها مند عام 1990، بتسجيلها 0.759 درجة مقابل 0.574 عام 1990 تاريخ صدور أول تقرير عن التنمية البشرية، مسجلة تقدما بنسبة 32.22%.

هذا التقدم تم تسجيله اعتبارا من التحسن الذي شهدته المؤشرات الفرعية لدليل التنمية البشرية. حيث انتقل مؤشر العمر المتوقع عند الولادة من 66.7 سنة عام 1990 إلى 76.7 سنة عام 2018 مسجلا تحسنا بـ 10 سنوات، يعادل 14.99 %. كما انتقل مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة من 3.6 سنة عام 1990 إلى 8.0 سنة عام 2018 مسجلا تحسنا بـ 4.4 سنوات، يعادل 122.22 %. وانتقل بدوره مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي من 9772 دولار أمريكي عام 1990 إلى 13639 دولار عام 2018 مسجلا تحسنا بـ 3867 دولار أمريكي، يعادل 39.57 %. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول(01): تَطوُّر دليل التنمية البشرية الخاص بالجزائر خلال الفترة 1990- 2018

	قيمة دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من: الد. الو. الإج
1990	0.574	66.7	9.5	3.6	9772
1995	0.596	68.1	9.6	4.7	8689
2000	0.640	70.2	10.7	5.9	9569
2005	0.687	72.2	12.0	6.9	11487
2010	0.725	73.8	13.6	7.6	12478
2011	0.730	74.1	14.0	7.6	12486
2012	0.732	74.3	14.0	7.6	12657
2013	0.734	74.6	14.0	7.6	12771
2014	0.736	74.8	14.0	7.6	13054
2015	0.745	75	14.4	7.8	13533
2017	0.754	76.3	14.4	8	13802
2018	0.759	76.7	14.7	8	13639

المصدر:

Programme des Nations Unies pour le développement, rapport sur le développement humain 2015, Note d'information pour les pays concernant le rapport sur le développement humain 2015, Algérie, P3

*l'année 2017 , indices et indicateurs de développement humain:mise a jour statistique 2018

*the year 2018 , United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century , P301

الملاحظ من الجدول، أن النتائج المحققة من طرف الجزائر في مجال التنمية البشرية، شهدت تطورا مطرد طوال الفترة 1990- 2018 وذلك بالنسبة للمؤشرات الثلاث التي سجلت قيمها تحسنا مستمرا من سنة إلى أخرى مثلما سبقت الإشارة.

التحسن المحقق من طرف الجزائر في مجال التنمية البشرية، يمكن الوقوف عليه أيضا من خلال مقارنة معطيات دليل التنمية البشرية الخاص بالجزائر مع تلك الخاصة ببعض دول الجوار وبمتوسط معطيات مجموع الدول العربية، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول(02): دليل التنمية البشرية الخاص بالجزائر مع المقارنة إلى دليل بعض دول الجوار العربية وإلى متوسط دليل مجموع الدول العربية بحسب معطيات عام 2018

	قيمة دليل التّنمية البشرية	الترتيب عالميا في د. الت. البش	العمر المُتوقَّع عند الولادة	العدد المُتوقَّع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الد. الو. الإج
الجزائر	0.759	82	76.7	14.7	8.0	13639
تونس	0.739	91	76.5	15.1	7.2	10677
مصر	0.700	116	71.8	13.1	7.3	10744
المغرب	0.676	121	76.5	13.1	5.5	7480
متوسط الدول العربية/21 دولة	0.669	.....	73.01	12.09	7.3	22740.09

المصدر:

United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century , P301

يظهر من الجدول أن دليل التنمية البشرية في الجزائر شهد تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت قيمته عام 2018 قيمة المتوسط المسجل لمجموع الدول العربية وبفارق معتبر(0.759 إلى 0.669). والجدير بالإشارة أن تجاوز مستوى أداء الجزائر لمتوسط أداء مجموع الدول العربية سُجِّل على مستوى ثلاثة عناصر من مجموع أربعة مكونة لدليل التنمية البشرية وفقا لمعطيات الجدول أعلاه. إذ ما عدا نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي الذي قدرت قيمته بـ 13639 دولار أمريكي في الجزائر، أي دون القيمة المسجلة كمتوسط لمجموع الدول العربية والتي قدرت بـ 22740.09 دولار، سجلت قيم باقي العناصر الثلاثة الأخرى؛ العمر المتوقع عند الولادة، العدد المتوقع لسنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة، الخاصة بالجزائر تقدما واضحا مقارنة بتلك الخاصة بمتوسط مجموع الدول العربية.

2. هل كسبت الجزائر رهان أهداف الألفية ؟

التزمت الجزائر كغيرها من الكثير من دول العالم شهر سبتمبر من عام 2000 بمناسبة قمة الألفية بنيويورك، بتوفير الإرادة وبذل كل ما يجب في سبيل تحقيق ما سمي أنداك بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ونحن اليوم على مشارف عام 2020، أي أن الأجل قد انقضى مند أربعة سنوات، فهل تحقق الالتزام ؟ أو بالأحرى ما مقدار ما تحقق منه ؟

الإجابة عن هذا السؤال تتطلب الوقوف على ما تم إنجازه بخصوص كل هدف من الأهداف الثمانية واحدا واحدا، كما يلي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع: تمكنت الجزائر من تحقيق هذا الهدف، وذلك بالنظر إلى:

- تراجع معدل الفقر بنسبة 61 % خلال الفترة 1995- 2011؛
- زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر بنسبة 4.9 % كمتوسط سنوي خلال الفترة 1999- 2014؛
- تراجع مستوى الإنفاق على الغذاء من 44.6 % عام 2000 إلى 41.8 % عام 2011 (Algerien, 2016, p. 31) من مجموع الإنفاق الكلي للأسر.

الغاية1- أ: تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من مجموع السكان إلى النصف خلال الفترة 1990- 2015

* تراجع نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بتعادل القدرة الشرائية من 1.9 % من مجموع السكان عام 1988 إلى 0.8 % عام 2011. أي تراجع في هذه الفئة بنسبة 58 %؛
* تراجع الفجوة بين مستوى إنفاق الأسر الفقيرة وعتبة فقر التغذية(فجوة الفقر) من 0.4 % عام 1988 إلى 0.1 % عام 2011 مقتربا من عتبة التغذية؛

الغاية1- ب: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

تمكنت الجزائر خلال الفترة 2000- 2015 من خلق 4365000 منصب شغل. كما تمكنت من خفض معدل البطالة من 27.3 % عام 2000 إلى 11.2 % عام 2015.

الغاية1- ج: تخفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة 1990- 2015

* تراجع مستوى سوء التغذية لذى الأطفال دون سن الخمسة 5 سنوات خلال الفترة 1995- 2013 بأكثر من الثلثين. حيث انتقل من 3% عام 1995 إلى 0.8 % عام 2013؛
* تراجع نسبة من لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية من 3.6 % من مجموع السكان عام 1988 إلى 0.5 % عام 2011. نتيجة تتجاوز بكثير هدف الألفية المحدد بـ 1.7 %.

الهدف الثاني: ضمان التعليم الابتدائي للجميع: تمكنت الجزائر من تحقيق هذا الهدف، وذلك بالنظر إلى: (Algerien, 2016, p. 31)

الغاية2- أ: تمكين كافة الأطفال ذكور وإناث في كل مكان من إتمام تعليمهم الابتدائي بحلول عام 2015

* ارتفاع المعدل الصافي للتمدرس في الطور الابتدائي من 95.09 % خلال الموسم الدراسي 1999- 2000 إلى 97.9 % خلال الموسم الدراسي 2014-2015؛
* ارتفاع المعدل الصافي للمتمدرسين ممن بلغوا سن السادسة من 93.2 % خلال الموسم الدراسي 1999- 2000 إلى 98.5 % خلال الموسم الدراسي 2013-2014؛
* تراجع مستوى التفاوت بحسب الجنس. أي الفارق بين معدل تمدرس الإناث ومعدل تمدرس الذكور من 94.9 % ذكور مقابل 91.5 % إناث خلال الموسم الدراسي 1999- 2000 إلى 98.0 % ذكور مقابل 98.9 % إناث خلال الموسم الدراسي 2013- 2014.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: يعتبر هذا الهدف تقريبا محقق، وهذا بالنظر إلى:

الغاية3- أ: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 إن أمكن، وفي جميع مراحل التعليم بحلول عام 2015 على أقصى تقدير

تراجع مستوى التفاوت الجنسي بمستويات ملحوظة خلال الفترة 2000-2015

* ارتفاع معدل تمدرس الإناث مقارنة بمعدل تمدرس الذكور بمستويات جيدة، حيث: (Algerien, 2016, pp. 61-62)

- تراجع الفارق بين معدل تمدرس الإناث ومعدل تمدرس الذكور في الطور الابتدائي(6- 11 سنة) من 10 نقاط مئوية عام 2000 إلى 6.9 نقاط مئوية عام 2015؛
- ارتفع معدل تمدرس الإناث في الطور الأساسي(6- 15 سنة) بـ 06 نقاط مئوية مقابل 03 نقاط مئوية فقط في معدل تمدرس الذكور؛
- انتقل معدل تمدرس الإناث في الطور الثانوي من31 % خلال الموسم الدراسي 1999- 2000 إلى51 % خلال الموسم الدراسي 2013- 2014؛

* ارتفعت نسبة النساء العاملات في القطاع غير الفلاحي من 60 % عام 2001 إلى79 % عام 2015 وقدرت نسبة النساء العاملات على مستوى الوظيفة العمومية عام 2014 بـ 35.7 % من مجموع العاملين البالغ عددهم 2020172 عامل؛
* ارتفاع حصة النساء في المجالس المُنتَخَبة، حيث: (Algerien, 2016, p.70)
- انتقلت نسبة النساء المُنتَخَبات على مستوى غرفة البرلمان السفلى من 7.7 % عام 2007 إلى 31.5 % عام 2012 من مجموع المُنتَخَبِين؛
- انتقلت نسبة النساء على مستوى مجلس الأمة من2.7 % عام 2006 إلى 6.9 %عام 2012 من مجموع الأعضاء؛

- انتقلت نسبة النساء المُنتَخَبات على مستوى المجالس الشعبية البلدية من 4 % عام 2002 إلى 16.6 % عام 2012، من مجموع المُنتَخَبين.

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال: يعد هذا الهدف تقريبا محقق.

الغاية4- أ: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بثلثين في الفترة 1990- 2015

* تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 55.7 في كل ألف ولادة حية عام 1990 إلى 25.6 في الألف عام 2014. منها 23.9 في الألف من جنس أنثى و27.1 في الألف من جنس ذكر.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية: تمكنت الجزائر من تحقيق هذا الهدف، وذلك بالنظر إلى:

الغاية5- أ: تخفيض معدل وفيات النفساء بثلاثة أرباع خلال الفترة 1990- 2015

* تراجع معدل وفيات النفساء من 230 حالة وفاة عن كل مائة ألف ولادة عام 1989 إلى63.6 حالة وفاة عن كل مائة ألف ولادة عام 2014.

الغاية5- ب: تعميم خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015

* انتقلت نسبة النساء الحوامل المستفيدات من الرعاية الصحية خلال فترة ما قبل الولادة من 58 % عام 1992 إلى 92.7 % عام 2013.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الأخرى: حققت الجزائر خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة نتائج جيدة في القضاء على الأمراض الخطيرة وهذا بالنظر إلى:

الغاية6- أ: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بحلول عام 2015

تظهر إحصائيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، أن الجزائر حققت هذا الهدف.

* **تراجع عدد الإصابات الجديدة بهذا المرض إلى ما دون** الـ 1000حالة في السنة. حيث تراوح العدد كمتوسط سنوي خلال السنوات الأخيرة بين 700 و800 حالة. في حين قدر عدد الإصابات عند تاريخ 31 ديسمبر 2015 بـ 9843 حالة، منها 1651حالة سيدا و8192 حالة حاملة لفيروس نقص المناعة المكتسبة. أمَّا عدد الإصابات لدى الأشخاص بين سن 15 و24 سنة، فبلغ 569 حالة بتاريخ 31 ديسمبر 2015. **(Algerien, 2016, p. 90)**

الغاية6- ب: ضمان العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/ إيدز لكل من هم بحاجة إليه بحلول عام 2015

* تضمن الجزائر العلاج المجاني لفائدة كل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك على مستوى 15 مركزا متخصصا؛ (Algerien, 2016, p. 92)

* انتقل عدد المعالجين على مستوى مراكز العلاج المتخصصة من 1015 شخص عام 2006 إلى 5963 شخص عام 2014.

الغاية6-ج: التحكم في الملاريا وفي الأمراض الخطيرة الأخرى بحلول عام 2015

تراجع عدد حالات الإصابة بالملاريا من 100000 حالة كمتوسط سنوي خلال ستينيات القرن العشرين إلى ما بين 300 و600 حالة في السنة خلال العشرة سنوات الأخيرة، معظمها ذات مصدر خارجي؛

* عدم تسجيل أي إصابة محلية المصدر بداء الملاريا خلال عام 2014؛

* ارتفاع نسبة حالات السل المكتشفة والمعالجة في إطار العلاج المباشر إلى حدود 90 %.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية: يعتبر هذا الهدف تقريبا محقق في بعض جوانبه ومحقق في جوانب أخرى.

الغاية7- أ: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج البلد

حيث تم تحقيق نتائج جد حسنة في هذا الإطار، ظهرت أساسا في:

* تعزيز وضبط الإطار القانوني الكفيل بالاستجابة لأولويات حفظ المحيط وترقية إطار العيش؛

* تحسين إطار عيش المواطنين؛

* التحكم في تسيير واستيعاب النفايات المنزلية والصناعية

الغاية7- ب: الحد من التدهور البيئي وتدنية معدله بحلول عام 2010

* تجاوز مستوى النتائج المحققة من طرف الجزائر في هذا الإطار ما كان مستهدفا. حيث قدرت المساحات المحمية بـ 33.7 % من القطر الوطني، بما يعادل 86593065 هكتار.

الغاية7-ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب ولا يستفيدون من خدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015

تجاوز مستوى النتائج المحقة من طرف الجزائر في هذا الإطار الهدف المسطر ضمن أهداف الألفية بكثير.

* تراجعت نسبة السكان غير المستفيدين من الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب من 29.2 % عام 1998 إلى 2 % عام 2015؛

* انتقلت نسبة السكان غير المستفيدين من الربط بشبكات الصرف الصحي من 33.7 % عام 1998 إلى 95.4 % عام 2013.

الغاية7- د: تحسين ظروف عيش سكان الأحياء الفقيرة والمكتظة بحلول عام 2020

* نمو الحظيرة الوطنية للسكن من 5.4 مليون مسكن عام 2000 إلى 8.5 مليون مسكن عام 2014.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: أحرزت الجزائر تقدما معتبر بخصوص هذا الهدف، وذلك بالنظر إلى:

* التعاون على وضع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف منفتح وغير تمييزي، من خلال:

- إصلاحات التحول الاقتصادي التي باشرتها مطلع تسعينيات القرن العشرين؛
- جهود ومبادرات الاندماج الإقليمي والجهوي، كالعضوية في NEPAD واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الممضي عام 2002، والانضمام إلى منطقة التبادل التجاري العربي الحر عام 2009، والانخراط في مختلف المبادرات الرامية إلى إقامة شراكة تجارية افريقية كالـ: ZLEC وUEMOA وCEDEAO وغيرها.

* التجاوب مع الاحتياجات الخاصة للدول الأقل تطورا من خلال عديد المساهمات المعتبرة المقدمة للعديد من الصناديق الجهوية والدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية كالـ: PNUD وPNUE وFIDA وBID وCICR وغيرها؛

* التجاوب مع الاحتياجات الخاصة للدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ببعث الكثير من المشاريع الهادفة إلى دعم جهود الإنماء بدول الجوار، والتي من بينها:

- الطريق السيار شرق غرب، الممتد على مسافة 1216 كلم، الذي يمثل جزء الجزائر من الطريق المغاربي الممتد من نواكشط غربا إلى طرابلس شرقا، على مسافة 7000 كلم؛
- الطريق السيار للهضاب العليا الممتد على مسافة 1030 كلم؛
- الطريق السيار شمال جنوب العابر للصحراء، الممتد على مسافة 2451 كلم.

* مسح ديون بعض الدول النامية الإفريقية دعما لجهود الإنماء بها؛
* تراجع المديونية الخارجية من 25.2 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى 3.75 مليار دولارعام 2014؛
* التطور الكبير المحرز في مجال الهاتف النقال الذي قدرت تغطيته بـ 114.4% عام 2015 مقابل 0.3 % فقط عام 2001.

خاتمة:

تمكنت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من تحقيق إنجازات تنموية حسنة مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من حياة المواطنين. حيث يُظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2019 (لمحة عامة)**"ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين"** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بالجزائر، بلغت 0.759 درجة عام 2018 مقابل 0.574 درجة عام 1990، مسجلة تقدما بنسبة 32.22 %، متقدمة على قيمة المتوسط المسجل لمجموع الدول العربية(21دولة) الذي قدر بـ 0.669 درجة عام 2018، وعلى قيمة دليل دول الجوار العربية، مصر تونس والمغرب.

كما تمكنت أيضا فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية التي التزمت بها مطلع الألفية، من تحقيق إنجازات اعتبرت من طرف هيئة الأمم المتحدة بالجد مقبولة. حيث حققت عند نهاية أجل الالتزام (2015) أربعة أهداف من أصل ثمانية(الهدف الأول والثاني والخامس والسادس) وبمستويات تجاوزت في بعضها ما كان مستهدفا، فيما اعتبرت الأهداف الأربعة الأخرى تقريبا محققة(الهدف الثالث والرابع والسابع والثامن).

هذه النتائج المحققة وإن اعتبرت حسنة، إلا أنها تبقى غير كافية بالنظر إلى الإمكانات المادية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، والتي لو استغلت برشادة لأمكن ذلك من تحقيق إنجازات تنموية أكبر.

ونؤكد على ضوء هذه الدراسة، أن على السلطات الجزائرية في سبيل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين أكثر والارتقاء إلى مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، الالتزام بـ:

- ترسيخ مبدأ رشادة التسيير لضمان الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات والقدرات المتاحة؛
- محاربة الفساد بكل أشكاله وفي كافة مستوياته؛
- تجسيد فكرة "الانسان محور كل تنمية"، بالاستثمار أكثر في العنصر البشري، واعتباره رأس مال يُستثمر ويُستثمر فيه؛
- دعم وتشجيع البحث العلمي وتثمين البحوث المنجزة وتسهيل وتشجيع تجسيدها على أرض الواقع؛
- تكثيف الجهود لترسيخ روح المواطنة وتجسيد فلسفة الإشراك والتمكين لاستغلال كل الطاقات واستثمار كل المواهب والقدرات وتثمين كل الجهود، في سبيل تحقيق التنمية الحقيقية المنشودة.

الهوامش

Algerien, l. G. (2016). *objectifes du millénaire pour le développement, rapport national 2000- 2015.*

développement(PNUD), p. d. (1990). *RAPPORTMONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN.* parie: ECONOMICA.

RAPPORT .(1993) .(programme des Nation unies pour le développement(PNUD .parie: ECONOMICA *.MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN*

RAPPORT .(1995) .(programme des Nation Unies pour le développement(PNUD .parie: ECONOMICA *.MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010). تقرير التنمية البشرية.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2019). *ماوراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.* نيويورك.

برنامج المم المتحدة الإنمائي. (2003). *تقرير التنمية البشرية.* بيروت: كركي.

المراجع باللغة العربية

- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، مطبعة كركي، بيروت(قريطم)- لبنان
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا)
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، (لمحة عامة) تقرير التنمية البشرية 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا)

المراجع باللغة الأجنبية

- Programme des Nation unies pour le développement, RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 1990, ECONOMICA 49, RUE Héricart, 75015 paris
- Programme des Nation unies pour le développement, RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 1993, ECONOMICA 49, RUE Héricart, 75015 paris
- Programme des Nation unies pour le développement, RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 1995, ECONOMICA 49, RUE Héricart, 75015 paris
- Programme des Nations unies pour le développement, rapport sur le développement humain 2015, Note d'information pour les pays concernant le rapport sur le développement humain 2015, Algérie
- le gouvernement Algérien, Objectifs du millénaire pour le développement, Rapport National 2000- 2015, juin 2016
- United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century,